

# تاريخ التعليم في مصر

تحت حكم عباس وسعيد واسماعيل

تأليف

الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

توفر الدكتور أحمد عزت عبد الكريم على دراسة ناحية من أهم نواحي نهضتنا الحديثة وأبعدها أثرا في جميع ميادين التقدم والرقى ؛ تلك هى ناحية التربية والتعليم في تاريخ مصر الحديث . وهو باهتمامه بعلاج هذه الناحية قد عمل على ملء فراغ خطير لأن ميادين دراسة التربية والتعليم لا تزال في بلادنا ، على الرغم من خطورتها ، من أفقر الميادين . وقد بذل المؤلف جهدا عظيما لعلاج هذا النقص فأتحفنا بعدد من المؤلفات القيمة في فترات متقاربة ، وأبرز الى عالم الوجود ما كان مختفيا بين جدران المتاحف وفي مخازن المكتبات ودور المحفوظات من التقارير والوثائق وصاغ من كل ذلك بيانات مرتبطة واضحة واحصاءات دقيقة وافية تبين تطورات التعليم واتجاهاته من ناحية الأنظمة والمعاهد والمناهج والأغراض ، منذ ظهور محمد علي الكبير الى بدء الاحتلال البريطاني .

وكان كتاب تاريخ التعليم في عهد محمد علي أول الغيث ؛ ثم تبع ذلك المؤلف النافع ظهور ثلاثة مجلدات ومجلد خاص باللوائح والوثائق التعليمية ، تعالج تاريخ التعليم في عصر عباس وسعيد واسماعيل . وقد تولت وزارة المعارف طبع هذه الأجزاء تقديرا لجهود المؤلف وبحوثه القيمة . والأجزاء الثلاثة الأخيرة هي موضوع بحث اليوم . يعالج المؤلف في المجلد الأول تاريخ التعليم في مصر في عصرى

عباس وسعيد ؛ فيبدأ بالاشارة الى الظروف التي تولى فيها عباس الحكم وهى ظروف لاشك تستدعى التدبر والاناه نظرا للصعوبات المالية التي عقيبت عهد محمد على ، ولكن عباس آثر الانكماش والنكوص وتذرع بالرجعية المطلقة فأغلق أغلب معاهد التعليم وشتت تلاميذها ومعلميها . وكان أقسى ما وجه للتعليم من ضربات غلق التجهيزية والمبتديان والغاء مكاتب الأقاليم التي ما كادت تنبت في عصر محمد على حتى عاجلها عباس بالنفاء وبذلك عمل على تقويض الأساس الهام لكل تقدم أو اصلاح ولم ينف شيئا كثيرا عنايته ببعض نواحي التعليم كارسال البعوث العلمية الى الخارج أو الاهتمام الكبير بانشاء المدرسة المفروزة لاعداد الضباط اللازمين للجيش .

وينتقل القارىء من عصر الظلمات أو عصر عباس الى عصر لا يتخلله الا بصيص ضئيل من الأمل والنور ، وذلك هو عصر سعيد ، الذي يصبح التعليم فيه عرضة للتيارات والأهواء المتضاربة بسبب عدم استقرار الوالى على خطة ثابتة فهو لا يكاد يفرغ من اقامة معهد حتى تذهب عنه الحماسة الأولى فيتخلى عنه ويشتت طلابه أو ينقلهم الى نوع آخر من الدراسة لا عهد لهم به . ولم يكن المدرسون وموظفو الديوان بأسعد حظا من الطلاب . على أن المؤلف يحاول اثناء تصويره لمحنة التعليم في هذين العصرين أن يفتح بابا للأمل فيشير الى ظهور الشخصيات التي بدأت تؤثر في التعليم وتوجهه بعض التوجيه المستقيم مثل على مبارك وأدهم باشا ورفاعه بك رافع ، كما يشير الى وضع أساس بعض المبادئ الهامة التي يقول عنها انها تؤرخ عصرا جديدا في نظريات التربية في مصر كمشروع انشاء مكاتب « الملة » لتعليم أبناء الشعب وتربيتهم . كما يبين أهمية البعوث العلمية الى البلدان الأوربية التي استمرت خلال العهدين فكانت نبراس هدى وسط الظلمة الشاملة .

وما من شك في أن المؤلف لاقى صعوبات جمة في دراسة التعليم

دراسة متصلة في تلك الفترة المليئة بالاضطراب والفوضى . فركز جل اهتمامه على الوقوف على أنواع المدارس من أولية وابتدائية وتجهيزية وخصوصية وما اشتملت عليه خططها ومناهجها الدراسية وما مرت به من مختلف المحن والتقلبات تبعا لاهواء الحكام . كما عني باستقصاء أسماء النظار والوكلاء والمدرسين وطلاب البعثات وأنواع دراستهم في البلاد المختلفة ، وأساليب الحياة المدرسية وتطورات ديوان المدارس والشخصيات البارزة التي عملت على تكوينه . على أن المؤلف لا يكتفى عند علاج هذه النواحي بسرد المعلومات بل يعمل على تمحيص الحقائق ، وبوازن بين مختلف المصادر ويراعى التسلسل والتطور في أسلوب المؤرخ والأديب معا .

يفرد المؤلف بعد ذلك مجلدين ضخمين لدراسة التعليم في عصر اسماعيل ذلك العصر المليء بروح المغامرة والحيوية والتجديد . ويطالعنا في المجلد الأول بأمتع وأهم ناحية من نواحي التعليم الا وهى محاولات نشر التعليم الأولى والابتدائي بين أبناء الشعب بقصد النهوض بمستوى الحياة العامة ، وتلك أمنية كانت تجيش في الصدور منذ أمد بعيد ولكنها لم تأخذ مظهرا جديا أو طابعا قوميا الا في عهد اسماعيل فقد نادى بضرورة تعليم أبناء الشعب مجلس شورى النواب في اجتماعاته الأولى ، وفي لائحة رجب الشهيرة سنة ١٨٦٧ وضعت الخطط والتفاصيل لنشر التعليم الشعبي عن طريق اشراك الأهالي في تحمل نفقات التعليم والاهتمام بشأنه واخضاع الكتابات لرقابة الدولة . وفي سنة ١٨٨٠ ، يحدد قومسيون تنظيم المعارف المشروع ويعمل على تلافى العوامل التي أدت الى فشل مشروع لائحة رجب . وتعد تلك المحاولات دليلا واضحا على ظهور الوعي القومى في البلاد وتنبه الشعب للعناية بشئونه والمطالبة بحقوقه . ويبين المؤلف هذا الاتجاه بوضوح عندما يشير الى أن الأسر بدأت تهتم بأمر التعليم وأخذت تتبارى في ارسال أبنائها

للمدارس . وقد كان التعليم قبل ذلك شيئاً مخيفاً يفرض على التلاميذ الذين كانوا يؤخذون بنظام عسكري صارم . كما يظهر هذا الاتجاه في تكوين مجلس أعلى للمعارف وتنظيم ديوان المعارف تنظيماً يجعله مهيمناً على كل نواحي التعليم وملماً بكل وثائقه وتفصيله ، فلم يعد الحاكم ينفرد مع نفر قليل بتوجيه سياسة التعليم في البلاد . وكان من بوادر هذه اليقظة أيضاً التنبه إلى ضرورة التوفيق بين التعليم الإسلامي القديم والتعليم الحديث وهي مشكلة لا تزال تشغل أذهان المربين إلى وقتنا هذا .

وعلى وجه الإجمال يبين لنا هذا الجزء بوضوح محاولات نشر التعليم الشعبي وما مرت به من عقبات . وهبوط وصعود ؛ ونخرج بفكرة واضحة وهي أن تحقيق النجاح كان دون السعي والجهد ، وإن محاولاتنا اليوم في التوفيق بين أنواع التعليم في المراحل الأولى تشبه إلى حد كبير محاولات عصر اسماعيل لأننا في الواقع لم نتقدم إلا تقدماً يسيراً ... على الرغم من مضي أكثر من ثمانين عاماً .

وفي الجزء الثاني يعالج المؤلف التعليم فوق الابتدائي أي التعليم التجهيزي والخصوصي أو العالي والبعثات العلمية إلى البلدان الأوروبية ؛ ويعرض المؤلف في ذات الوقت للإصلاحات المختلفة في تنظيم التعليم والإدارة والخطط الدراسية ومحاولة تنظيم دراسة اللغة الأجنبية وتحديد المرحلة التي تبدأ فيها دراسة تلك اللغة والمرحلة التي يبدأ عندها تدريس الأجرومية ، وتنظيم الامتحانات وتعليق أهمية على منح الشهادات النهائية وتقرير مبدأ الإشراف على المعاهد الأجنبية ، والعناية بتعليم البنات وإنشاء مدارس لأعداد المعلمين ومدارس لذوى العاهات . كذلك لا يهمل الكتاب الخطط والمصروفات وأسماء النظار والوكلاء والمدرسين والضباط .

ويجد القارئ متعة في تتبع أكثر هذه النواحي التي عنى المؤلف بإبرازها لأنها لا تزال وثيقة الصلة بمشاكلنا التعليمية ، وفي دراستها تفهم لاتجاهاتنا الحالية وتلك غاية من غايات المؤلف الرئيسية .

### مصادر الكتاب :

وقد استعان المؤلف بمصادر كثيرة أهمها الدفاتر المصرية والتركية ولوائح التعليم ومذكرات المشرفين على شئون التربية في تلك الحقبة من الزمن ، وكتب المعاصرين كمؤلفات دوريك وعلى باشا مبارك والشيخ محمد عبده ، والوثائق المختلفة الخاصة بحركة اصلاح التعليم . ولا شك أن الرجوع الى تلك المصادر الأصلية يطبع الكتاب بطابع الجدة ويبين ما يدل المؤلف من جهد في البحث والتنقيب والاستخلاص والتبويب .

ولست أبتغى في هذه العجالة حصرا لجميع نواحي البحث أو بيانا لأهمية كل ما أتى به المؤلف من الحقائق والبيانات الكثيرة المتفرقة وانما أروم من وراء هذه الملاحظات العابرة أن أوجه الأذهان الى أبواب ومنافذ تؤدي الى العثور على ثروة وافرة من المعلومات والآراء مما لا يستغنى عنه مشغل بالتاريخ المصرى الحديث أو بالتربية .

على أنى لا أنكر أن وفرة المعلومات والحقائق والبيانات التي كشف عنها المؤلف نشأ عنها تشعب في البحث وضاعت بين ثناياها وتعاريجها الأغراض الرئيسية وأغرت المؤلف على الخوض في تفاصيل لا حصر لها فأكثر من ذكر أسماء نظار المدارس وضباطها وعدد التلاميذ في السنوات المتعاقبة ، وزيادة المصروفات أو نقصانها والأطوار المتباعدة التي مرت بها كل مدرسة ، وأسماء المدارس الأجنبية الكثيرة وموظفي ديوان المدارس وتنقلاتهم ... الخ مما يجعل الكتاب يبدو أشبه بتقويم للتعليم منه بمؤلف متماسك الأجزاء ، محبوك الصنعة موحد الغرض . وكان من الممكن الاكتفاء بذكر كثير من البيانات والتفاصيل والاحصاءات في

المجلد الخاص بالملحقات حتى يسهل على القارئ الوصول الى التطورات الرئيسية فى تاريخ التعليم فى مصر الحديثة ..

كذلك لم يعرض المؤلف لناحية ربما تكون ضرورية لاتمام البحث وبيان مدى التقدم العلمى فى مصر ، وهى ناحية الموازنة بين بعض نواحي التعليم والتقدم فى أهم البلاد الأوربية التى اتصلت بها مصر لأغراض ثقافية وبين ما حققته مصر أو لم تحققه عن أغراض التعليم الرئيسية . وكنت أود ان ألمس فى الكتاب زيادة العناية بطرق التربية وتقد الأساليب والأنظمة المتبعة فى مصر على ضوء ما كان سائدا فى الغرب من الأساليب أو شائعا من النظريات والنظم فى بعض البلاد الغربية . فلقد كانت مصر تهدف الى التشبه بالغرب وترتوى من مناهل علومه ومعارفه ، مما يشعر بالحاجة الى الوقوف على طرائقه وأغراضه فيما قد يعيننا من شئون التربية .

وحبذا لو كان المؤلف قد ركز جل عنايته عند دراسة التعليم فى عصر اسماعيل بصفة خاصة فى معالجة أهم الحركات والاتجاهات الثقافية التى تحض عنها هذا العصر الملىء بشتى التغيرات ، كظهور الوعى القومى فى ميدان التعليم ، ونشاط الجاليات الأجنبية وأثر ذلك فى النهضة القومية العلمية ، وحركة الاصلاح الأزهرية ، دون الافاضة فى التفاصيل والبيانات التى تشمل كل أنواع المدارس والمعاهد والمناهج والتنظيم والادارة مما يكاد يحتتنق معها المبادئ والآراء والنتائج .. وليس معنى ذلك أن المؤلف لم يتصد لعلاج هذه النواحي الهامة ، كلا فقد أولاها الكثير من عنايته ، ولكننا نأخذ عليه عدم الاقتصار على النواحي المميزة للعصر وابرازها فى قوة ووضوح بتجريدها مما لا يهم من التفاصيل .

بيد أن هذا النقد لا ينسينا فضل المؤلف فى الكشف عن حقائق هامة جديدة وعرضها فى أسلوب شائق جذاب وبطريقة علمية تتميز بالنقد والوضوح والاتزان مما يجعل لمؤلفاته فى تاريخ التربية مكانة رفيعة عالية .

اسماء فهمى

**A. H. Hourani : Syria and Lebanon. A Political Essay.**  
**London, 1946.**

يعطى الأستاذ حوراني في الجزء الأول من كتابه لمحة تاريخية عامة . فيذكر أن سوريا بالمعنى الجغرافي قد تأثر تاريخها كل التأثر بجغرافيتها وبحكم موقعها المتوسط كسبت ثروة طائلة لمرور التجارة العالمية بأراضيها ، كما تعرضت لهجرات شعوب كثيرة ، وتتابع عليها الغزاة الأجانب ، ومزجت بين عناصر الحضارات التي تأدت إليها ، وساهمت بنصيب عظيم في سير الحضارة منذ عهد الفينيقيين حتى الوقت الحاضر . وحدثت تغييرات هامة في أثناء القرن التاسع عشر لزيادة اهتمام أوروبا بسوريا ولبنان ولحكم محمد علي . وتجاذبت البلاد حركة الاقتباس عن الغرب وحركة الإصلاح العثماني ونمو الروح الاستقلالية .

قبيل الحرب العالمية الأولى تفاوتت نظرة أهل سوريا بين الرغبة في الحكم الذاتي والاستقلال التام . واتجه السوريون الى انجلترا وتطلع اللبنانيون الى فرنسا لنيل المعونة والتأييد في تحقيق أهدافهم . وعضدت انجلترا اتجاه العرب واليهود إليها في أثناء الحرب العالمية الأولى ، في حدود المصالح الانجليزية الفرنسية . وعقدت اتفاقية سايكس بيكو السرية في ١٩١٧ ، التي قسمت البلاد الى مناطق نفوذ بين انجلترا وفرنسا والعرب . وشجعت انجلترا العرب على الثورة على الدولة العثمانية ، كما أصدرت وعد بلفور لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين .

لكن الحلفاء لم يحققوا آمال العرب بعد الحرب . وأنشأ مؤتمر فرساي نظام الانتداب . وأعطيت سوريا ولبنان لفرنسا وفلسطين لانجلترا . وحاول العرب المقاومة وأعلن فيصل ملكا على سوريا في دمشق . ولكن القوات الفرنسية سارعت الى هزيمة قواته في ميسلون في ١٩٢٠ ، فهرب

فيصل الى العراق . ومضى الحلفاء فى سياسة تقسيم البلاد . وأدرك العرب أن الحلفاء قد خدعوههم وأن مصيرهم فى أيديهم . كما استاء اليهود لتحديد هجرتهم ومنعها عن بعض المناطق .

يبحث الجزء الثانى طائفة من المسائل . يبدأ بمسألة الاقتباس عن الغرب . فيقول ان أهل سوريا كانوا منذ قرون أحد حملة لواء الحضارة الاسلامية ، ثم أخذوا يواجهون الحضارة الغربية منذ أكثر من قرن . وظهرت هذه الحضارة كقوة ثورية تهدد باحداث تغيير حاسم فى حياة البشر . وقد تفاوت موقف العرب ازاءها ، فعارضها فريق وبالع في الايمان بها فريق آخر . على أن الأغلبية المعتدلة اعتبرت أن الحياة العربية يجب أن تتغير على أساس الحضارة الغربية ، مع الاحتفاظ بما هو خير فى تقاليدهم وتراثهم . ويرى الأستاذ حورانى أن خير الوسائل لتحديد الفكر العربى هى دراسة آثار اليونان خصوصا وأن العرب سبق أن درسوها ، ولأنها أساس الحضارة الغربية الحديثة ، ويمكن أن تعد أساسا للتفاهم العقلى بين الشرق والغرب . كما أن على العرب أن يدرسوا خلاصة الفكر الأوروبى الحديث بما تحويه من فلسفة وفن وموسيقى . ويرى أن على سوريا أن تلعب دورا رئيسيا فى هذا المقام بحكم اتصالها الوثيق بحضارة الغرب والشرق .

ويلاحظ أن التقدم الاجتماعى بطيء ، وأن أغلب السكان يعيشون على الزراعة ، وأنه يسود نظام الملكيات الكبيرة فى سوريا ، ويوجد نظام الملكية الجماعية فى لبنان . وهناك عدد كبير من البدو أخذ بعضه فى الاستقرار . وحدث تقدم جزئى فى ميدان الصناعة والتجارة وفى مظاهر الحياة الحديثة فى المدن . وبدأت المرأة تشترك فى الأعمال العامة وأخذ التعليم فى الانتشار . ولا يزال مجال التقدم واسعا فى هذه النواحي . ويذكر أن حركة القومية العربية ظهرت على أساس من روابط اللغة والدين والتقاليد والتطلع لتحقيق أهداف واحدة . وبدأت موجهة



للتخلص من الحكم العثماني ، وقويت بالاتصال بالغرب ، خصوصا للاستخفاف والتغريب الذي عامل به الغرييون الشعوب العربية . رغب العرب أن يعيشوا الى الحياة من جديد ، باستقلالهم جميعا وبايجاد رابطة تجمع بينهم وبالعامل على اعادة تنظيم حياتهم . وساعد على نمو القومية العربية ظهور الحركة الصهيونية . قام كفاح عنيف بين العرب واليهود في فلسطين . ورأى اليهود في العرب الاضطهاد الذي لاقوه في الغرب ، ورأى العرب في اليهود أداة للاستعمار الأوروبي . وحاولت انجلترا أن تحل هذه المشكلة بارسال اللجان وبعقد مؤتمر المائدة المستديرة في ١٩٣٩ ، ولكن بغير جدوى .

وفما يتعلق بمشكلة الأقليات يقول ان أغلب أهل سوريا ولبنان عرب من حيث اللغة والتقاليد ومسلمون سنيون من حيث الدين . ومع ذلك توجد أقليات دينية ولغوية وجنسية مثل الشيعة والدروز والعلويين والموارنة والكاثوليك والأرثوذكس والسريان والأرمن والبروتستانت والجراسكة والأكراد والنزكان واليهود . وقويت مشكلة الأقليات لبعض عوامل مثل الخلافات التقليدية ، وتفاوت هذه العناصر في تأثرها بحضارة الغرب ، وحركة القومية العربية التي أوجدت عدم الثقة بين الأغلبية والأقليات .

ليس في لبنان أغلبية مطلقة . وكانت أغليته في العهد العثماني من الموارنة . وتمتع الجبل منذ قرون بالحكم الذاتي ، ووجد تنافس بين زعمائه على السلطة . وكانت صلة الموارنة قوية بفرنسا . وتفاوتت وجهة نظرهم ، كباقي الأقليات في سوريا ولبنان ، بين استقلال لبنان التام واعتباره قطرا عربيا وتمتعه بالحكم الذاتي . وضمت اليه في عهد الانتداب الفرنسي مناطق أغليتها من المسلمين .

وتوجد في سوريا أقليات متجمعة . فهناك الدروز في جبل الدروز

والعلميون في اللاذقية والأقليات الكثيرة من الأمن والسريان والأشوريين والأكراد الذين هاجروا الى الجزيرة بعد الحرب العالمية الأولى ، مما سبب اضطراب أحوالها . هذا فضلا عن بعض الأقليات المتناثرة في أنحاء سوريا .

ثم يدرس مصالح الدول الأجنبية . فيقول ان مصالح فرنسا في سوريا ولبنان تفوق مصالح سائر الدول . وترجع صلات فرنسا بالشرف الأدنى الى عهد الصليبيين والى عهد فرنسوا الأولى . وظلت هذه الصلات تتقدم ، مع استثناءات قليلة ، حتى الوقت الحاضر . وتلخص مصالح فرنسا في حماية الموارد وغيرهم من الأقليات ، وحماية البعثات الفرنسية ، والاحتفاظ بمركز فرنسا الثقافي ، وضمان سيطرتها على بعض المواضع الحربية ، والتوفيق بين سياستها في سوريا ولبنان وفي شمالي أفريقيا ، والتوفيق بين سياستها والسياسة الانجليزية في الشرق الأدنى ، مع مراعاة مصالحها الاقتصادية .

أما انجلترا فتهتم بسوريا ولبنان من حيث مركزها في شرقي البحر الأبيض المتوسط ، ويهمها أن تبقى في أيدي دولة صديقة اذا لم تصبح في يديها هي . وعنت الولايات المتحدة الأمريكية بتقوية مركزها فيها بإيجاد بعض الهيئات الدينية والتعليمية والمستشفيات . كما أن هناك جالية سورية لبنانية في أمريكا لا تزال متصلة بوطنها الأول . ويهم الولايات المتحدة الأمريكية أحوال البلاد السياسية في هذا النطاق . أما إيطاليا فقد عملت على تقوية نفوذها في الشرق الأدنى بإقامة المعاهد والمنشآت وترويج التجارة لكي تنافس نفوذ فرنسا ، ولكن مطامعها السياسية نفرت منها أغلب أهل البلاد . ولم تكن لألمانيا مصالح مباشرة بسوريا ولبنان الا من استغلال استياء العرب لاضعاف نفوذ فرنسا وانجلترا في الشرق الأدنى . ولم تظهر روسيا اهتماما خاصا بهذه البلاد

منذ قطعت الثورة الروسية في ١٩١٧ صلاتها التاريخية بالكنيسة الأرثوذكسية . واهتمت تركيا بأن تقوم في سوريا حكومة قوية تمنع حوادث الاضطراب على الحدود . ونشأت اطماع لتركيا في سنجق الأسكندرونة انتهت بضمه اليها ، فأثار ذلك مخاوف العرب . ولا تعارض تركيا حركة القومية العربية طالما أنها لا تهددها في شيء .

ولمصر مصالح في سوريا ولبنان قامت على أساس من رابطة اللغة والدين والصلات الاقتصادية ، وتقدم الانتاج الصناعى في مصر الذى يعمل على ايجاد سوق له في سوريا ولبنان . ويهم مصر أن تكون المواقع الحربية فيهما في يد دولة صديقة . وكذلك اهتمت العراق بأحوال سوريا ولبنان لأنه يربطهم رباط اللغة والدين ، وكان استقلالهما من أهم أهداف السياسة الخارجية للعراق ، كما أن العراق يهمل أن يكون له مخرج عن طريق سوريا الى البحر الأبيض المتوسط .

يبحث الجزء الثالث من الكتاب طائفة أخرى من المسائل الهامة . يدرس أولا الانتداب الفرنسى ، فيقول ان فرنسا عملت على أن يسود النظام وحكم القانون ، وتقدمت المواصلات ونظمت المالية وزادت الأراضي المنزرعة وشجعت التجارة الخارجية وتقدم التعليم . ومع هذا فلم تقم فرنسا بما كان منتظرا منها في هذه النواحي ، ولم تنل تأييد أغلب أهل البلاد في آخر عهد الانتداب . شكى الوطنيين من رشوة الموظفين ، واهانة الفرنسيين للعرب ومعاملتهم كأهل المستعمرات ، واعطاء الشركات الفرنسية حق استثمار أموالهم في البلاد ، كما استاءوا لأن فرنسا لم تعمل على انشاء حكومة مستقلة ولم تهتم بتنمية الحياة النيابية ، وشجعت الروح الانفصالية عند الأقليات ، وحرصت على تحقيق مصالحها الخاصة دون مصالح البلاد الحقيقية . وبذلك كله خالفت فرنسا دستور عصبة الأمم ذاته .

ويجمل التاريخ السياسى من ١٩٢٠ الى ١٩٣٦ في أن عهد الانتداب

الفرنسى فى هذه الفترة كان هادئاً نوعاً فى قسمين من البلاد . ففى لبنان وضع الدستور الأول فى ١٩٢٥ ثم أوقف العمل به فى ١٩٣٣ لأنه أرهق الميزانية ولأن انقسام لبنان الدينى والمذهبى أوجد حالة من عدم الاستقرار . ورأى المفكرون من الأقليات أن حالة لبنان أصبحت أسوأ مما كانت عليه فى العهد العثمانى . وتباينت الآراء بين استقلال لبنان وانضمامه الى سوريا واحتفاظه بالحكم الذاتى . وكذلك كانت دولة العلويين هادئة نسبياً . وسيطر فيها أهل السنة . وعمل الفرنسيون من ناحيتهم على تقوية الروح الانفصالية . ولم يرض السنيون عن ذلك وطالبوا بضم اللاذقية الى سوريا .

أما سوريا فقد سادتها الاضطرابات . استاء السوريون من سياسة فرنسا ، وساعد على استيائهم ثورة عرب فلسطين ضد اليهود . قامت الثورة أولاً فى جبل الدروز بسبب الاجراءات الشديدة التى اتبعتها فرنسا فى تنفيذ بعض الاصلاحات الداخلية ، وللمنافسات الداخلية بين زعماء الجبل . ثار سلطان الأطرش وانضم اليه ثوار دمشق وعلى رأسهم الدكتور شهبندر ، وامتدت الثورة الى عدة أحياء فى سوريا ووصلت الى جنوبى لبنان . وأمر الجنرال سرايل بضرب دمشق بالقنابل فى ١٩٢٥ ، وسيطر الفرنسيون على الموقف .

كان من نتائج تلك الثورة أن عدلت فرنسا عن التدخل فى تقاليد الدروز ، ووضعوا تحت الحكم الفرنسى ، وعملت فرنسا على تقوية الروح الانفصالية بينهم . واتخذ المندوب السامى دى جوفيل الوسائل التى تؤدى الى الحكم الذاتى فى سوريا ولبنان واللاذقية . ولكن لم تنجح محاولاته ، وقاومه الوطنيون ، وتألفت الكتلة الوطنية من زعماء سوريا . ووضع دستور فى ١٩٢٨ ، ولكن المندوب السامى اعترض على اعتبار سوريا كلها وحدة سياسية ، واعترض على حق رئيس الجمهورية فى عقد المعاهدات ، وعلى حقه فى اعلان الأحكام العرفية . ثم وضع دستور

آخر في ١٩٣٠ على أساس الدستور السابق أكدت فيه فرنسا التزاماتها في سوريا ، ووضعت قوانين خاصة لحكم اللاذقية وجبل الدروز والاسكندرونة ، وألفت وزارة مسؤولة أمام البرلمان . ولكن سيطرت فيه الأقلية من المتطرفين على الأكثرية من المعتدلين . وجرت مفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا . ولكن لم يقبلها الوطنيون المتطرفون ، فسحبها المندوب السامي وعطل الحياة النيابية ، وقامت مظاهرات في ١٩٣٤ و ١٩٣٥ ، أدى ذلك الى زيادة روح السخط وظهرت أحزاب وجماعات سياسية جديدة في سوريا ولبنان .

ويعرض مسألة المعاهدات بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ . يقول ان حوادث فلسطين والقاهرة والحرب الايطالية الحبشية أدت الى تقوى الشعور الوطنى في سوريا ولبنان . وجرت مفاوضات للوصول الى حل لقضية البلاد في ١٩٣٦ . وضع مشروع للمعاهدة الفرنسية السورية ، قضى بالتعاون بين البلدين في حل المشاكل الخارجية ، وأعطى لفرنسا حق استخدام طرق المواصلات والموانى ، وتصبح الحكومة السورية مسؤولة عن حماية أراضيها ، وتبقى بعض قوات فرنسية فترة من الزمن في جبل الدروز واللاذقية ، وتأخذ سوريا مستشاريها من الفرنسيين ، وتصبح الأسبقية في البروتوكول لسفير فرنسا ، وتبقى علاقة النقد الفرنسى بالنقد السورى قائمة ، كما تحافظ سوريا على الأقليات . واتفق ألا تصبح المعاهدة نافذة قبل موافقة البرلمانين السورى والفرنسى ، ثم تمضى فترة ثلاث سنوات لتمهيد انتقال الادارة الى السوريين ، ثم تطلب سوريا دخول عصبة الأمم . وكذلك وضع مشروع مشابه للمعاهدة الفرنسية اللبنانية ، خلا من تحديد استخدام القوات الفرنسية ، وتعهدت فيه الحكومة اللبنانية بتنفيذ برنامج اصلاح داخلى .

انتخب مجلس نيابى في لبنان . ولكن لم تستقر الحياة النيابية هذه

المرّة أيضا لاستمرار المنافسة بين الأحزاب ، ولاختلاف الرأى فى الانضمام الى سوريا والانفصال عنها .

وفى سوريا عادت الحياة النيابية ووافق البرلمان السورى على مشروع المعاهدة ، وأعلن ضم جبل الدروز واللاذقية الى سوريا ، وبدأت البلاد أنها أوشكت على الاستقلال الصحيح . ولكن استجدت أمور قلبت الموقف . أولا : طلبت تركيا وضع نظام خاص لسنجق الأسكندرونة لوجود جالية تركية كبيرة به . وتساهلت فرنسا ازاء مطالب تركيا لأنها كانت تحرص على صداقتها أمام خطر قيام حرب مع ايطاليا . وجرت انتخابات فى السنجق اشتركت تركيا فى الاشراف عليها ، وأسفرت عن كسب الترك أغلبية صغيرة فى الحكم . وانتهى الأمر بضم تركيا للأسكندرونة فى يونيو ١٩٣٩ .

وتجددت مشكلة الأقليات . فلم يستقر الحال فى جبل الدروز واللاذقية والجزيرة . وتفاوتت دائما الآراء على الانضمام لسوريا والانفصال عنها . وقامت ثورات انتهت بطرد الحكام السوريين وتدخل فرنسا لاعادة النظام فى تلك المناطق .

وكذلك لم ينج مشروع المعاهدة من نقد ساسة فرنسا . قالوا ان السوريين لا يزالون غير صالحين لحكم أنفسهم ، وان ضمانات المعاهدة للأقليات وللنقوات الفرنسية فى سوريا غير كافية . وحاول رئيس الحكومة السورية جميل مردم حمل فرنسا على قبول مشروع المعاهدة بدون جدوى . وبذلك فشلت سياسة ١٩٣٦ ، وحلت الكتلة الوطنية وعطل الدستور فى ١٩٣٩ . وقاد المعارضة الدكتور شهبندر ، وظهر حزب الكتلة الوطنية الحرة الذى أخذ يسعى لتحقيق الأمنى القومية . وحدث أن أصدر المندوب السامى الجديد مسيو بيوه قانونا بتحديد حقوق الهيئات الدينية فى الأحوال الشخصية وعامل المسلمين كأصحاب أى دين آخر . أزداد ذلك استياء السوريين وقويت المعارضة ، واستاءت

الحكومة وأصدرت أمرا بعدم تنفيذ القانون الجديد لأنها السلطة الوحيدة التي لها حق التشريع في البلاد . سقطت الوزارة وحدثت اضطرابات أخدمتها القوات الفرنسية في مارس ١٩٣٩ . ثم أعلنت فرنسا بعد فترة قصيرة أنها مستعدة لعقد معاهدة جديدة على أساس مشروع ١٩٣٦ ، مع بعض قيود حربية تقتضيها الحالة الدولية التي كانت تنذر بمخطر الحرب . فلم يرض الوطنيون عن ذلك . وعطل الدستور مرة أخرى . وعين مجلس ادارى لحكم البلاد وأعيدت الادارة المنفصلة في جبل الدروز واللاذقية .

وجاءت الحرب العالمية الثانية التي هددت سوريا ولبنان بالأخطار . ساور أهلها الخوف وعدم الثقة بالخلفاء بناء على تجاربهم الماضية . وعندما سقطت فرنسا في ١٩٤٠ أعلن ممثل الحكومة الفرنسية الجديدة أن حالة الحرب قد انتهت في الشرق الأدنى . أزعج ذلك الحلفاء لأن معناه وقوف فرنسا مكتوفة الأيدي اذا ما حاولت قوات المحور احتلال سوريا ولبنان . فأعلنت انجلترا أنها لا تسمح بأن تقع البلاد في يد قوات معادية . وفي أوائل ١٩٤١ وصلت حالة القلق الى نهايتها بسبب نقص مواد التموين فضلا من قوة الشعور الوطنى والرغبة فى التخلص من الحكم الأجنبى . وتآلفت فى سوريا ولبنان وزارتان اداريتان . وبعد سيطرة ألمانيا على البلقان أخذ نفوذها يقترب فى سوريا ولبنان . وثورة العراق على انجلترا واتصال المحور بزعمائها اضطر الحلفاء للقيام بعمل حاسم . فعبرت القوات المتحالفة حدود سوريا ولبنان من جميع الجهات فى يونيو ١٩٤١ . وأبدت قوات الجنرال دنتز مندوب حكومة فيشى مقاومة عنيفة فى بعض المواضع . ولكن انتهى الأمر بسقوط البلاد فى أيدي الحلفاء .

ومنذ بدء الحملة السورية صدرت عدة منشورات وتصريحات سياسية . منها أن أعلن الجنرال كاترو انتهاء عهد الانتداب واستقلال

سوريا ولبنان ، مع قيام مفاوضات للاتفاق على التفصيلات . كما ضمنت  
انجلترا استقلال البلاد . وأعلن الجنرال دى جول أن فرنسا الحرة ستعمل  
على اجراء مفاوضات لعقد محادثات تقرر الاستقلال ، وتضمن التحالف  
مع فرنسا وتحفظ مصالحها فى الشرق الأدنى على أساس مشروع ١٩٣٦ ،  
وقال ان فرنسا الحرة ستبقى مع ذلك مسؤولة عن ادارة البلاد وحمايتها  
فى أثناء الحرب . وأعلنت انجلترا أنها لن تعتدى على مركز فرنسا الممتاز  
فى سوريا ولبنان ، واعترفت باستقلالها وكذلك الدول الحليفة . واعترفت  
الحكومة السعودية باستقلال سوريا فقط وكذلك فعلت مصر . أما  
الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا فأرجأتا الاعتراف بالاستقلال حتى  
يتم تنفيذه .

وبالرغم من ذلك كله فان السلطات الفرنسية لم تظهر استعدادها  
لإعادة الحياة النيابية . فوجدت حالة من السخط فى سوريا بزعامة  
شكرى القوتلى . وأزاد الحالة سوءا الصعوبات الاقتصادية ومشكلة  
التموين والتعطل . وبعد فترة من التردد أعلنت فرنسا الحرة إعادة الحياة  
النيابية فى البلدين . وانتخب شكرى القوتلى رئيسا لجمهورية سوريا  
وبشارة الحورى رئيسا لجمهورية لبنان فى ١٩٤٣ .

وفى الجزء الرابع يعطى الأستاذ حورانى خلاصة عامة لمشكلات  
البلاد ويقدم بعض المقترحات لحلها . يقول ان حل المشكلات السياسية  
لسوريا ولبنان يجب أن يطابق حاجة السلم العالمى ، ويجب أن يكون  
متفقا مع مصلحة الشعوب العربية ، كما يجب أن يحفظ مصالح الدول  
العربية . ويذكر أن ضعف البلاد العربية الحربى والاقتصادى يجعل من  
الضرورى ابقاء بعض القوات المسلحة فى بعض المواضع الحربية فترة  
من الزمن . ومن الضرورى أن تحقق المساواة للشعوب العربية والاثار  
كراهيتها للغرب . ولكى تحتفظ الدول العربية بنفوذها فى الشرق الأوسط  
يجب أن تقدم لشعوبه المعاونة الصادقة للنهوض . كما يجب أن تتفق هذه



الدول فى سياستها ومعاملتها للشعوب العربية والا تعرضت مصالحها جميعا للخطر . ويحسن أن يكون الدفاع عن سوريا ولبنان بمقتضى معاهدة تعقد مع مجموعة الأمم المتحدة بما فيها فرنسا ، على أن يوضح لأهل البلاد أن هناك ما يشبه ذلك بين الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا .

ويشير الى العلاقة بين سوريا ولبنان وأنه يجمع بينهما روابط ومصالح مشتركة . وينصح بضرورة وجود شعور عام بالوطن اللبناني يعلو على عوامل الخلاف المحلية فى لبنان ، يوازنه شعور رشيد بالقومية العربية . وينصح بضرورة القضاء على توتر العلاقات بين الأكثرية والأقليات فى أنحاء سوريا ، ويقترح أن تعمل الأكثرية على هضم الأقلية واستئثارها بالادارة الرشيدة العاقلة ، وبالمشاركة فى حياة المجتمع والقيام بواجبات المواطن الحر .

ويقول انه على الرغم من تقسيم سوريا الجغرافية الى مناطق خضعت لانجلترا وفرنسا فانه يمكن ايجاد نوع من الاتحاد العام ، ومن الضروري حل المشكلة الصهيونية ، ولا شئ يدفع العرب الى كراهية الغرب مثل هذه المشكلة . ولا يستطيع أن يجد الحل الملائم .

ويذكر أيضا أنه من المحتمل ايجاد وحدة بين سوريا والعراق بعد انتغلب على عوامل الخلاف المحلية ، واثير المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . ويرى أنه من الصعب ايجاد وحدة عربية عامة لنمو شعور القومية فى مصر ، وللخلاف على الحكم والعرش ، وللخلاف فى المستوى الثقافى والاجتماعى . ومع ذلك يرى أهمية تقوية الروابط بين الشعوب العربية فى الناحية الاقتصادية والثقافية .

ويشير الى علاقة الأقطار العربية بأوروبا . ويكرر النسخ بأن تعمل الدول الغربية على معاونة العرب باخلاص فى حل مشاكلهم ، وعلى العرب أن يرحبوا بذلك . ويحسن أن تشترك روسيا فى هذا ، حتى لا تتعارض

المصالح بين الدول . كما يجب أن يوضح موقف تركيا ازاء العرب حتى  
تزيل المخاوف وتحل الثقة بين الجانبين .

وأخيرا يذكر خاتمة بأهم الحوادث من أكتوبر ١٩٤٣ الى ابريل ١٩٤٥ .  
يقول ان اعلان استقلال سوريا ولبنان في ١٩٤١ لم يعن تنفيذ ذلك  
الاستقلال . اذ أعلنت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أنها تحل مكان  
نظام الانتداب مؤقتا ، وأن تسليم ادارة البلاد الى الوطنيين مشروط بعقد  
معاهدتين تضمنان استقلال سوريا ولبنان ، وتحفظ مصالح فرنسا .  
قابل الوطنيون ذلك الاعلان باستياء شديد ، وقالوا انهم لم يعترفوا  
قط بنظام الانتداب ، ولا يعترفون باللجنة الفرنسية كوريثة للدولة  
المنتدبة ، وان هذا يعتبر تراجعا عن اعلان استقلال البلاد . قالوا  
ما قيمة استقلال أى بلد اذا شرط بعقد معاهدة مع دولة أجنبية .  
وأدرك الوطنيون أن فرنسا اذا ما قويت بعد الحرب فستعمل على استرجاع  
مركزها في الشرق الأدنى بالقوة المسلحة .

طالبت الحكومة اللبنانية أولا بنقل السلطات الادارية الى يديها .  
وعدلت الدستور اللبناني فألغت الاشارة الى الدولة المنتدبة والى عصبة  
الأمم ، وأعلنت أن عقد معاهدة مع فرنسا لن يتقيد بتحفظات الانتداب  
اتخذت فرنسا ازاء ذلك اجراءات شديدة ، فقبض على رئيس الوزارة  
رياض الصلح وعلى أغلب الزراء . وحل مجلس النواب . أثار ذلك  
شعور الشعب وحدث اضراب عام ووقعت مصادمات مع الجند الفرنسى .  
وأظهر اللبنانيون شعورا بالوحدة والتضحية بالمصالح الذاتية . وأعلنت  
انجلترا أنها سبق وأن ضمنت استقلال البلاد ، وأنه يهمها أن يسود  
الأمن في لبنان في أثناء الحرب لأنه طريق هام للمواصلات . وبعد فترة  
من الاضطرابات أعيدت الوزارة السابقة وألغيت أغلب القرارات  
الشديدة . ثم حذت سوريا حذو لبنان ، فعدلت دستورها بما يلغى  
سلطة الدولة المنتدبة ، وأعلنت أنها لا تقبل أية معاهدة كشرط

للاستقلال . كما أعلنت الحكومتان السورية واللبنانية أنها متفقتان على ادارة المصالح المشتركة بينهما .

وفي خلال ١٩٤٤ أعلن ضم جبل الدروز نهائيا الى سوريا ، ولم تضم اللاذقية وقتئذ بسبب استمرار ثورة سليمان المرشد . ثم نقلت أغلب مرافق الادارة الداخلية الى الحكومتين كالجارك والمالية والاحتكارات والرقابة على الصحف . وطالبت الحكومتان بتسليم الجند الخاص الوطني الذى بقى تحت قيادة فرنسا ، لأنه لا احترام لحكومة غير مسلحة ، ولا يليق أن تعتمد دولة مستقلة على قوات دولة أجنبية فى قمع حركات العصيان . فسلمت فرنسا جزءا من تلك القوة الى لبنان فقط .

وأخيرا تحققت فكرة الجامعة العربية . وجرت محادثات بين ممثلى الدول العربية والحكومة المصرية ، وصدر بروتوكول الاسكندرية فى أكتوبر ١٩٤٤ ، الذى أعلن انشاء جامعة الدول العربية من العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن والمملكة السعودية واليمن ، للتعاون فى حل المشكلات التى تنشأ بين أعضاء الجامعة ، والتعاون فى المسائل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وأعلن البروتوكول احترامه لاستقلال لبنان ، وأيد حقوق عرب فلسطين ، وأظهر عطفه على اليهود . وفى فبراير ١٩٤٥ أمضت الحكومات الست فى القاهرة ميثاق جامعة الدول العربية ، الذى أكد البروتوكول السابق ، وأعلن أن غرضه تقوية الروابط بين أعضاء الجامعة وتنظيم جهودهم السياسية والحفاظة على استقلالهم وبحث مشكلاتهم فى شتى مرافق الحياة . كما أعلن احترام أعضاء الجامعة لشكل الحكومة فى دول الجامعة الأخرى .

وفى آخر الكتاب ملحقان . يحتوى الأول على طائفة من الأوراق الرسمية المتعلقة بتاريخ سوريا ولبنان مثل صك الانتداب فى ١٩٢٢ ، ومشروع معاهدة التحالف فى ١٩٣٦ ، وقوانين خاصة بحكم جبل الدروز واللاذقية والجزيرة ، واتفاق فرنسا وتركيا بشأن الاسكندرونة ، واعلان

كانترو استقلال البلاد وتصريحات دى جول وساسة انجلترا ، واعطاء الادارة للوطنيين . ويقدم الملحق الثانى احصائيات حديثة عن سكان سوريا ولبنان والمذاهب الدينية المختلفة . كما يسرد قائمة بأهم المراجع ويعطى مذكرات تحليلية موجزة .

بعد هذا العرض العام لمحتويات الكتاب ، أقدم أولا الملاحظتين التاليتين .

١ — أعطى لنا الكتاب عرضا موجزا تناول فيه مختلف المسائل الحيوية والمشاكل التى تههم سوريا ولبنان خاصة والشرق الأدنى عامة مع الاشارة الى مصالح الدول الغربية . وذلك بأسلوب سهل واضح ممتع . وتمثيل أغلب آرائه الى الاتزان والاعتدال ، مع تقديره للمشاكل المختلفة التى تههم هذه البلاد . وحاول جهده أن يقدر حاجاتها وظروفها الدقيقة فى أثناء حربين عالميتين ، مع تقديم بعض الحلول والآراء لحل مشكلاتها الداخلية والخارجية . ووفق فى ذلك أكبر التوفيق .

٢ — يثير الكتاب فى نفس القارىء حب المعرفة ويشوقه الى المزيد من المعلومات عن نواحيه المختلفة . وهو بذلك يوحى بدراسات أوسع ، اذا ما عرفت كل الأصول التاريخية فى المستقبل ، تتناول مشكلة الاقتباس عن الغرب أو مشكلة الأقليات أو نظام الحكم أو نمو شعور القومية .

ويستحق الكتاب فى هذا كله التقدير والاعجاب .

ولكن ليسمح لى الأستاذ حورانى أن أقدم بعض ملاحظات أخرى لعله يوافقنى على بعضها على الأقل .

١ — لا ينطبق عنوان الكتاب « سوريا ولبنان » على محتوياته تماما . يوحى العنوان بأنه يتناول تاريخ سوريا ولبنان فى كل عصور التاريخ ، لأنه خلو من تحديد عصر أو تاريخ معين . ويتناول الكتاب

في الواقع أحوال البلاد في العصر المتأخر . كان يحسن أن يسمى كتابه « التاريخ المعاصر لسوريا ولبنان » مثلا .

٢ — اعترف الأستاذ حوراني في أول كتابه بأنه وضعه في وقت الحرب ، ولذا فلا بد أنه يحتوي على بعض أوجه النقص ، لأن هناك مسائل مهمة ودقيقة تحتاج الى بحث وتمحيص ، ولا يمكن تناولها الا بشكل عام سريع . فقد تتغير مصالح الدول أو أنواع الحكومات في الشرق الأدنى . وقد تظهر وثائق تاريخية مجهولة فتكشف عن حقائق هامة . في الواقع أن هذه احدى الصعوبات التي تواجه من يتعرض لكتابة التاريخ المعاصر . والمعيشة في العصر ذاته تجعل الانسان قريبا جدا من الحوادث ، وقد تفوت عليه فهم بعض المسائل ، وقد تجعله خاضعا لمؤثرات ومصالح خاصة . بعكس من يكتب بعد زمن ، فانه يستفيد من تجمع الحقائق الكثيرة لديه ، ويستطيع أن يدرس المسائل المختلفة في جو هادئ مستقر ، بعد أن تتبلور أمامه حوادث الزمن . وليس هناك سبيل للتغلب على هذه الصعوبة .

٣ — ص ٢٨ : يعتبر أن حكم محمد علي في سوريا هو بداية لتاريخها الحديث . ويقصد بذلك أن اصلاحات محمد علي قد غيرت أحوال البلاد تغييرا حاسما الى درجة أن تعتبر حدا فاصلا بين تاريخها الوسيط وتاريخها الحديث . يحسن في نظري أن نضطلع على جعل التاريخ الحديث يبدأ بشكل تقريبي في عصر النهضة في القرن الخامس عشر ، وعندما أخذ طريق التجارة العالمية يتحول الى الرجاء الصالح . وقد ترتب على ذلك أحداث جسيمة . اذ اختلت مالية مصر والشام مما أعجز دولة المماليك عن الوقوف أمام الغزاة العثمانيين في أوائل القرن السادس عشر ، وتحولت الشام وغيرها من أقطار الشرق الأدنى الى ولايات عثمانية . وهذا التحديد التقريبي هو المصطلح عليه لبداية التاريخ الحديث في الغرب . فيحسن أن تتخذ هذا التحديد ذاته . ولا يصح أن نجعل

تقسيم عصور التاريخ يختلف في بلد عن غيره . ولا يجوز مثلا أن تقول أن الحبشة لا تزال في العصور الوسطى من حيث تحديد العصور التاريخية . هي الآن في العصر الحديث ، وإن كانت لا تزال خاضعة لظروف العصور الوسطى في أغلب مقومات حياتها .

٤ - ص ٧٩ : عند الكلام على أثر سوريا في تطعيم الفكر الشرقي بأثار الفكر الغربي ، يقول الأستاذ حوراني ان على أهل سوريا أن يقوموا بواجبهم في هذا السبيل ، ولا يقنعوا بأن يكونوا تابعين ثقافيا لمصر . جميل أن ينهض كل شعب عربي وأن تحفز الهمم للعمل والانتاج . ولكن لا داعي لأن تحذر سوريا من أن تكون تابعة ثقافيا لمصر أو العكس . لماذا يتبع العكس . لماذا لا يتبع بعضنا بعضا ، ولماذا لا نجد ولا نساهم جميعا وتعاون وتنازر في سبيل التقدم ، دون أن نحذر هذا من سبق ذاك ؟ فلتسبقنا سوريا أو فلنسبقها نحن . والخير يعود علينا جميعا ، اذا ما وصلنا حقيقة الى مستهل النضوج الصحيح .

٥ - ص ٨٠ : يرى أن المسيحيين في الشرق الأدنى أقدر على فهم الروح الأوروبي ، لأنهم لا يشعرون بالتعارض بين روح الغرب والشرق كما يشعر بها المسلم . أظن أن في هذا الرأي بعض المبالغة . فلا يعنى كون المسيحي مسيحيا في الشرق تأثره واستجابته لحضارة الغرب أكثر من زميله المسلم في الشرق . اليابانيون وهم غير مسيحيين أخذوا عن الحضارة الغربية أكثر مما أخذ مسيحيو الشرق ومسلموه على السواء . والمسيحيون في شرقي أوروبا يخالفون المسيحيين في غربها . وبعض الأقباط في مصر أمعن في التمسك بالقديم من بعض المسلمين . في نظري أن جميع العناصر - اسلامية أو مسيحية - التي اتصلت بحضارة الغرب بطريقة أو أخرى قد تأثرت بالحضارة الأوروبية بدرجات متفاوتة تبعا لاستعداد كل فرد والفارق الديني لا يكفي وحده للتأثر بالحضارات .

٦ - ص ٢٥٩ : يقول ان حل المشكلات السياسية لسوريا ولبنان يجب أن يطابق حاجة السلم العالمى . ما السلم العالمى ؟ وهل له وجود صحيح ؟ أظن أنه يوجد سلام بريطانى أو ألمانى أو روسى . . . ولكن لا يوجد حتى الآن سلام عالمى حقيقى . هذه مشكلة لم تحل بعد ، وليس من المنتظر أن تحل قريبا . وان سياسة الجشع والأناية وتعارض المصالح التى تسيطر على العالم لا تجعل أية قيمة للعهود والمواثيق والرغبة فى السلام العالمى . والكلام على السلم العالمى شئ وتحقيقه شئ آخر .

٧ - ص ٢٥٩ : يقول ان ضعف الأقطار العربية حريا واقتصاديا يجعل من الضرورى إبقاء بعض القوات المسلحة فى بعض المواضع الحربية فى سوريا ولبنان بعض الزمن . لماذا ؟؟ نتيجة للجشع والتنافس مع الدول القوية . اذ تحاول الدولة المسيطرة أن تمنع غيرها من الملوك فى النقط الحربية ، حتى لا تهدد مصالحها القريبة أو البعيدة . هل يكفى أن تكون بلجيكا أو سويسرا ضعيفة نسبيا من الناحية الحربية فتعرض عليها بريطانيا أو ألمانيا احتلال بعض النقط الحربية بعض الزمن ؟ ؟ ليست هذه هى المعاونة الصادقة والمساواة التى ينصح بها الأستاذ حورانى الدول الغربية فى معاملة الشعوب العربية . تستطيع الدول الغربية أن تقدم المعاونة الصادقة المخلصة لشعوب الشرق الأدنى دون احتلال أية مواقع فى بلادهم .

٨ - ص ٢٦٠ : يرى الأستاذ حورانى ضرورة اتفاق الدول الأوروبية فى سياستها ازاء الشعوب العربية ، واذا اختلفت الدول فى معاملتها فان هذا يضر الجميع . من الصعب اتفاق الدول فى السياسة دائما . وتعارض المصالح يوجد الخلاف حتما . ولماذا ينصح الأستاذ حورانى الدول الأوروبية بالاتفاق فى سياستها ؟ أرجو ألا تكون هذه النصيحة حرصا على فائدة الدول الأوروبية مع التضحية بمصالح الشعوب العربية . يهمنى أن تتعارض مصالحهم ، طالما أنهم غير صادقين وغير حريصين على

مصالح الشعوب العربية ، فقد نكسب من اختلافهم أكثر من اتفاقهم !

٩ - ص ٢٣٦ : يقول الأستاذ حوراني انه ينبغي أن يوضح لأهل البلاد أن احتلال بعض المواضع الحربية - عند عقد معاهدات دفاعية مع سوريا ولبنان - ليس معناه احتلال البلاد والمساس باستقلالها . وأن هذا له نظير بين دول الغرب . فأنجلترا تركت بعض قواعدها البحرية في أيدي الولايات المتحدة الأمريكية . هذا رأى غريب من جانب الأستاذ حوراني ، الذى أبدى تقديرا وانصافا لمشاكل الشعوب العربية في أكثر من موضع في كتابه . وهناك فارق كبير جدا بين العلاقة بين دولتين قويتين مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبين دولة قوية وأخرى ضعيفة . التفاوت الهائل بين المتحالفين - من نوع فرنسا وسوريا - ان صح أن هذا تحالفا ، يجعل استقلال وحرية الدولة الضعيفة في خطر . وكثيرا ما تصبح النصوص والمعاهدات عديمة القيمة بين الدول القوية ، فما بالنا بهذه النصوص والمعاهدات بين الدول القوية والدول الضعيفة؟؟ أعتقد أن شعوب الشرق الأدنى مهما بلغت من الضعف الحربى ، التى لم تكن مسؤولة عنه وحدها ، قد أصبحت أكثر فطانة من أن تنخدع بثُل هذه الآراء .

١٠ - ص ٢٧٦ : يقول الأستاذ حوراني انه يجب أن توضح سياسة تركيا نحو العرب ، لكى يزول شعور الشك والخوف الذى أوجدهته مشكلة الاسكندرونة . هذا رأى صواب من غير شك . ولكنى أرى ضرورة الاهتمام بهذه المسألة أكثر من مجرد ازالة شعور الشك والخوف . تأثرت علاقة الترك بالعرب بظروف ضعف الدولة العثمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وخاصة في عهد نمو شعور القومية العربية وتطلع العرب لنيل الاستقلال . وجد بين الجانبين شعور من العداء وعدم التفاهم . وهذا طبيعى . وقد ساعد الحلفاء على توسيع شقة الخلف بشتى الطرق والوعود . وأصبح شيئا مألوفا أن ينظر كثير من العرب وأهل



الشرق الأدنى عامة الى الحكم العثماني، نظرة سيئة خالصة . ومن غير شك كانت للعثمانيين مساوئ كما كانت لهم حسنات . ومثلا ألم يجرب أهل سوريا ولبنان عهد الانتداب الفرنسي ؟ وألم يتضح لفريق منهم أن عهد العثمانيين كان أفضل من حيث الوحدة والرابطة بين أبناء القطر الواحد ؟ ألم يقسم الانجليز والفرنسيين ، برغم وعودهم الكثيرة للعرب ، دولة الشام العثمانية الى وحدات متعددة بغير مبرر حقيقي ؟ ألم يعملوا على اذكاء الروح الانفصالية لدى الأقليات ؟ ألم يؤخروا استقلال البلاد تحقيقا لمصالحهم الذاتية ؟

في الواقع أنه من مصلحة الشعوب العربية أن تعمل على تقوية الروابط بين شعوب الشرق الأدنى كافة سواء في ذلك العرب أو الترك أو الأكراد أو اليونان . ومن هذه الشعوب جميعا في ظروف تاريخية متشابهة واتحدت في عصور تاريخية مختلفة ، كان آخرها عهد الدولة العثمانية . ينبغي أن تفهم هذه الشعوب أن اثاره الخقد والضعف بينها ليس من مصلحة أحد سوى الدول الغربية . ينبغي أن تتعلم شعوب الشرق الأدنى من تجارب الماضي . وينبغي أن تفهم الصلة الجغرافية والتاريخية القائمة بينها ، وتدرك المصالح المشتركة والأخطار التي قد تتعرض لها : وأهداف السياسة الغربية المتفاوتة ازاءها ، ويعمل الجميع على أساس من المساواة والفهم والتعاون الصحيح .

حسن عثمان